ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1876-1893 .

وهم الاستقرار بالهيمنة في ظل تغير القوة والتنافس الدولي

The illusion of hegemonic stability in light of the force change and international competition

د. عميري عبد الوهاب*
جامعة بومرداس (الجزائر)
a.omiri@univ-boumerdes.dz

تاريخ إرسال المقال: 03-08-2021 تاريخ قبول المقال: 24-12-2022 تاريخ نشر المقال31-03-2022

الملخص:

تسعى هذه الدراسة للبحث في ظاهرة الهيمنة منطلقة في ذلك من استعراض المقاربات النظرية التي تناولت الهيمنة كآلية لفرض الاستقرار في نظام تطبع عليه الفوضى. وفي الوقت الذي جسدت الولايات المتحدة الأمريكية نظريات الهيمنة على الساحة الدولية، كانت هناك دولا قوية غير راضية على هذا الوضع ، وتتحين الفرصة لتغييره بالاستزادة من القوة ومصادرها ضمن نظرية تحول القوة. وتأتي الصين ضمن أهم الدول المنافسة للهيمنة الأمريكية، والذي يثير صعودها توجسات الطرف الأمريكي، ويبعث على التخوف من حدوث صدام يعصف بالاستقرار العالمي، وهذا ما يزيد من مؤشرات تفنيد فرضية تحقيق الاستقرار .

الكلمات المفتاحية: الهيمنة،استقرار الهيمنة، تحول القوة، المنافسة الصينية.

Abstract:

This study seeks to study the phenomenon of hegemony in the international system, by reviewing the theoretical approaches that dealt with hegemony as a mechanism for imposing stability in a system characterized by chaos. At a time when the United States embodied theories of hegemony, there were powerful countries that were not satisfied with this situation, and were waiting for the opportunity to change it. And China is among these countries that compete for American hegemony, and raise fears of a confrontation that would undermine global stability, which refutes the premise of stability by hegemony.

Keywords: Hegemony, stability of hegemony, change of force, Chinese competition

مقدمة:

* المؤلف المرسل

برزت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب الباردة وتفكك المعسكر الاشتراكي كقوة مهيمنة ، حيث أصبحت تتمتع بتفوق استراتيجي يشمل شتى مصادر القوة (القوة الشاملة) ، وارتقت إلى مستوى إستراتيجي يجمع بين امتلاك القدرات، والقدرة على التأثير. وقد استغلت الولايات المتحدة تفوقها العسكري والإستراتيجي، لتنصب نفسها راعية لشؤون الأمن والسلم الدوليين، مجسدة بذلك مقاربا الهيمنة التي جادت بها نظريات العلاقات الدولية، والتي تدور فكرتها الأساسية حول فرض الاستقرار عن طريق الهيمنة.

لكن في خضم هذه الهيمنة الأمريكية، كانت دولا تحسن في ميزان قوتها، وترتقي إلى مرتبة الدول القوية غير القانعة بالوضع الدولي القائم.

وتعد الصين من بين أهم الدول القوية غير الراضية بهذا الوضع الجديد، و تسعى لتغييره في إطار نظرية تحول القوة، مستهدفة من وراء ذلك تخفيف حدة الهيمنة الأمريكية، و العودة إلى نظام الثنائية القطبية أو تعدد الأقطاب، وربما التربع على قمة الريادة العالمية بدل أمريكا. ويبدو أن من شأن هذه المنافسة الصينية، والمجابهة الأمريكية، أن تدخل العالم في أتون عدم الاستقرار، وهو ما يقدم مؤشرا بليغا لتفنيد فرضية الاستقرار العالمي بالهيمنة.

الإشكالية:

من خلال ما تقدم، تسعى هذه الورقة إلى بحث الإشكالية التالية:

هل تفند المنافسة الصينية للولايات المتحدة في ضوء تحول القوة، نظرية الاستقرار بالهيمنة ؟

ويتم تحليل هذه الإشكالية عبر أسئلة فرعية تبحث طبيعة الاستقرار في ظل نظريات الهيمنة، ومقومات المنافسة الصينية للولايات المتحدة ضمن نظرية تحول القوة، وأخيرا مدى تأسيس الصعود الصيني لتفنيد فرضية الاستقرار بالهيمنة.

الفرضيات:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

- كلما تفوقت الدولة في امتلاك القدرات والقدرة على الفعل ، كلما مارست الهيمنة وفرضت الاستقرار
- كلما امتلكت الدول المنافسة مزيدا من القوة، كلما أدى ذلك إلى تفعيل نظرية تحول القوة.
- كلما زاد تصعيد منافسة الدولة المهيمنة، كلما بتراجع الاستقرار بالهيمنة.

أهداف الدراسة:

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 1876-1893 .

تستهدف الدراسة تحليل هشاشة استقرار النظام الدولي من خلال الهيمنة، وتنطلق في ذلك من بيان حيثيات الهيمنة والاستقرار بالهيمنة، ثم تنتقل لتحليل مقاربة تحول القوة، وتبحث فيما إذا كان مدخلا لضرب هذا الاستقرار، وبالتالي نقد نظرية الاستقرار بالهيمنة.

مناهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لفهم الموضوع ، حيث تم تحليل نظريات الهيمنة و النقاط التي تلتقي فيها، مقابل تحليل مفهوم تحول القوة الذي يؤسس لمنافسة الدولة المهيمنة. كما تم استخدام المنهج الاستقرائي للاقتراب من الحقائق الجزئية للموضوع، و استخلاص نتائج عامة. وتم توظيف منهج التفكيك والتركيب،حيث تم تفكيك الموضوع بداية إلى عناصره النظرية الأولية، ثم القيام بعملية التركيب، للفصل في الطرح الذي يرى بشرط الهيمنة لتحقيق الاستقرار.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين، المحور الأول خصص لتحليل الهيمنة والاستقرار بالهيمنة في إطار نظريات العلاقات الدولية، أما المحور الثاني فخصص لبيان وهم استقرار الهيمنة في ضوء نظرية تحول القوة التي تجسدها الصين، ومن خلالها منافستها للهيمنة الأمريكية.

المبحث الأول: الهيمنة في إطار نظريات العلاقات الدولية

تشترك الأغلبية العظمى من كتابات العلاقات الدولية التي عالجت مفهوم الهيمنة في توافر عنصرين أساسيين مميزين لها، هما :الإكراه والسيطرة، أو التأثير في هياكل النظام الدولي والسلوك الدولي لوحداته، لبسط الاستقرار على النظام الدولي الذي تطبعه الفوضى .

المطلب الأول: قراءة في المقاربات النظرية للهيمنة

يستدعي فهم فحوى الهيمنة ومقاصدها العودة إلى مجموعة المقاربات التي صاغها عديد المفكرين والمنظرين في مختلف المدارس والاتجاهات النظرية للعلاقات الدولية. وسنركز في هذا الخصوص على بعضهم، على اعتبار أن أغلب الأطروحات تتقاطع في أفكار متقاربة.

1.الهيمنة عند "كريستوفر لاين "Christopher Layne : يعتبر "كريستوفر لاين" من الواقعيين الكلاسيكيين الجدد،وهو يربط الهيمنة كسلوك يستهدف توقيف فوضوية النظام ليصبح هرميًّا. ويفترض "لاين" أن الهيمنة يلزمها أربع سمات أساسية، هي:

- التفوق العسكري والاقتصادي، فتوافر قوة صلبة للدولة المهيمنة ضروري لتسيطر على أي حرب تخاض ضدها. و التفوق الاقتصادي يتحقق بالسيطرة على الموارد، وهو عامل مهم لتوسع رقعة الهيمنة .

- عمل الدولة المهيمنة وفق مصلحتها الذاتية، لإنشاء نظام دولي مستقر يحمي أمنها ومصالحها الاقتصادية والأيديولوجية، بمعنى أن الهيمنة تتعلق بطموحات القوة المهيمنة.
- الهيمنة تعني التوزيع الهيراركي، لأنه إذا كانت الهيمنة لدولة واحدة، فالنظام يُعرّف بأحادي القطبية
- تستدعي الهيمنة امتلاك القدرات والقدرة على استخدامها، بمعنى أن الهيمنة تتعلق بالإرادة، حيث لا يكفي امتلاك الدولة المهيمنة لمصادر القوة فقط، بل يجب عليها ممارستها فعلا بهدف فرض الانضباط في النظام الدولي.[1]

2. الهيمنة عند "جون ميرشايمر" John Mearsheimer : في سياق متصل بما انتهى إليه "كريستوفر لاين" بخصوص امتلاك القدرات والقدرة على استخدامها، عرّف "جون ميرشايمر" الدولة المهيمنة بأنها الدولة التي وصلت مستوى من القوة التي تجعلها قادرة على بسط سيطرتها على الوحدات الدولية الأخرى في النظام. وحتى يعطي دلالات لمرتبة الهيمنة وبسط السيطرة، يؤكد "ميرشايمر" أن الدولة المهيمنة تكون في منأى من التعرض لحرب كبرى من طرف دولة أخرى، على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تملك المصادر العسكرية اللازمة لذلك. وفي ذلك إشارة تأكيد منه على أن الهيمنة الدولية تؤول لدولة واحدة تكون في مرتبة القوة العظمى المتفوقة استراتيجيا(متفوقة في كل مصادر القوة). ولهذا، يرى" ميرشايمر" أن تحقيق الدولة للهيمنة يكون ممكنا بإتباع إستراتيجية لا تنحصر في امتلاك القوة فحسب، بل في منع الدول الأخرى من الاستزادة من القوة على حسابها.[2]

3. الهيمنة عند "جوزف ناي"Joseph S.Nye : بعد الحرب العالمية الثانية تبنت أمريكا مفهوماً جديداً للقوة؛ لفرض الهيمنة على العالم عن طريق غير طريق الحروب والدمار، وهو ما يسميه اصطلاحاً "جوزيف ناي" بالقوة الناعمة، واستناداً عليه، اتجه العالم لتغيير سياساته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي؛ ليبني خطاباً مفاهيميا من جديد، يغيّر موازين القوة في العالم لصالح كتلة جديدة، وبأدوات جديدة.

روّج الكاتب الأمريكي "جوزف ناي" لمقاربة "القوة الناعمة" التي تعني حسبه القدرة على الجذب دون الاعتماد على القوة الصلبة. وحدّد خصائصها في النقاط التالية:

- تقوم على الإقناع بدل الإرغام، تجعل الآخر يطبّق السياسة الأمريكية عن اقتناع كأنّها "تعليمات"، وأعطى ناي مثالا بحبّ الشباب في ألمانيا الشرقية وإيران وكوريا وأفغانستان للموسيقى الأمريكية على الرغم من منعها بشكل رسميّ في هذه الدول (فمن المهم أن تكون مخيفا ومحبوبا في الآن ذاته.

[1]. Christopher Layne, The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present, Cornell University Press, Ithaca, NY, 2007, pp. 4-6.

[2] .جون ميرشايمر ، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة :مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود،الرياض،2012، ص50

- الضعف يحرّض علينا الآخرين، والقويّ يزداد قوة، وعلينا ألاّ نضعف بأيّ حال من الأحوال، وألاّ نعتمد على القوة الصلبة دائما، إذا لاتوجد قوة لا تقهر، فكلّ قوة عرضة للعطب، نظرا لمبدأ بسيط في الطبيعة الفلسفية للمادة)الطبيعة المتغيرة للقوة، ومليها للتناقص والضعف والتراجع.
- المكيافيلية لا تصلح لأنّنا يجب أن نروّج للقيم الإنسانية المشتركة، ولاّ نسمح للآخرين بافتكاك جاذبيتنا الحداثية، فإذا تناقضات قوتنا مع صورتنا، وفقدنا القوة الجاذبية على الإقناع، لن تنفعنا الصلابة في تدارك التراجع والانهيار المحتمل، وأعطى ناي مثالا على جدار برلين الذي لم تسقطه الجرافات إلاّ سنة 1989، واخترقه الإعلام الأمريكيّ قبل ذلك بعدّة سنوات. [1]

وتأكيدا لأفكار ناي، جاء في كتاباته أن القوة الناعمة تصنف كقوة ذكية. و أن السيطرة الأمريكية لم تعد مباشرة كما كانت في الحرب الباردة، بل أضحت تعتمد على فواعل كانت ثانوية من قبل، لكنّها قدّمت خدمات ساهمت في رواج قيم الحداثة الأمريكية لأمم العالم الأخرى، فمن بين أكثر من 500 شركة عالمية متعددة الجنسيات، تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من نصف هذا العدد، 250 شركة عالمية مسيطرة، تساهم في خدمة الأهداف الأمريكية للهيمنة.[2]

لكنّ "جوزف ناي" عاد بعد هجمات سبتمبر 2001، ليؤكّد في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية" أنّ تعرّض أمريكا لتلك الهجمات، دليل على إسراف الأمريكيين في الغرور والاستكبار. [3] وهو تلميح ضمني على أن الدولة المهيمنة لابد أن تراعي التهديدات غير التماثلية، التي من شأنها زعزعة مصداقية الهيمنة.

المطلب الثاني: استقرار الهيمنة Hegemonic Stability

بعدما استعرضنا بعض القراءات الخاصة بالهيمنة، تبين أنها تستهدف تحقيق مصالح الطرف المهيمن بطبيعة الحال، ومن جملتها الحفاظ على الوضع القائم الذي هو في صالحه. ولهذا، فهو يعمل على تحقيق الاستقرار والإبقاء عليه كهدف جوهري من أهداف الهيمنة، وهو ما بات يعرف باستقرار الهيمنة.

تقوم نظرية "استقرار الهيمنة" بتصوير النظام الدولي بأنه يتجه إلى البقاء مستقراً عندما تمارس الدولة بوصفها قوة عالمية مهيمنة، القيادة بالاستيلاء بمفردها على قواعد وترتيبات العلاقات السياسية الدولية.[4]

---

[1].جوزف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البيرجمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص. 06.

[2] .جوزف س. ناي، جون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص. 33.

[3].جوزف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البيرجمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص. 11.

[4] . رند عتوم، ما هي نظرية استقرار الهيمنة؟، https://e3arabi.com/?p=987852 ، تاريخ التصفح 31-7-2021.

ولتوضيح فحوى استقرار الهيمنة، نستعرض ما جاء به ثلة من المنظرين والمفكرين، قي مقدمتهم شارلز كيندلبيرجر، الذي يعود له المصطلح.

1.استقرار الهيمنة عند "شارلز كيندلبيرجر" Charles Kindleberger : يعود مفهوم استقرار الهيمنة إلى شارلز كيندلبيرجر ، الذي أشار في إحدى كتاباته إلى أن النظام الاقتصادي قبل 1914 لم يكن ذاتي التنظيم كما كان يعتقد، بل أن القوة المالية المهيمنة لبريطانيا العظمى هي التي عملت على الحد من مشاكل التعاون الدولي التي تسبب فيها العمل بمعيار الذهب. وقد كانت بريطانيا تنتهج تلك السياسة نظرا لتوافقها مع أهدافها التي تتطلب استقرار النظام كما هو عليه، فظلا على أن الوحدات الدولية الأخرى آنذاك كانت قابلة تماما التعامل مع الدور المهيمن لبريطانيا.[1]

واستنادا إلى هذا التحليل، فإن حالة اللا استقرار و الفوضى التي عمت العالم في ثلاثينيات القرن الفارط، هي نتيجة لتآكل الهيمنة البريطانية وتراجعها بفعل انهيار قوتها الاقتصادية، وعدم تولي قوة دولية بديلة لدور الهيمنة و بالتالي قيادة الاقتصاد العالمي.[2]

وبناء عليه، فإن تركيز القوة من شأنه أن يخدم مصالح الدولة / الدول المهيمنة في نفس الوقت الذي يخدم فيه مصالح الدول الأخرى الأقل قوة. وفي نفس الوقت فإن تآكل و تراجع الهيمنة وما ينجم عن ذلك من تفتت القوى في السياسة الدولية من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى.[3]

وتناول "كيندلبيرجر " فكرة الاستقرار المهيمن في شقه الاقتصادي، حيث يعتقد بأن الدولة المهيمنة هي الوحيدة القادرة على تحمّل مهمات الحفاظ على النظام (الليبرالي) في فترات الأزمات؛ وهذا عائد لامتلاكها القوة المطلقة لفعل ذلك. ولهذا، يرى بأن الدولة المهيمنة لها واجبات لترسيخ استقرار النظام الدولي، من ضمنها لحفاظ على سوق مفتوحة للبضائع، وتوفير قروض طويلة الأجل أثناء فترات الركود، وضمان وجود نظام مستقر لأسعار الصرف، وأداء دور المنسق للسياسات الاقتصادية الكلية، وأخيرا العمل على ضمان توافر السيولة، فتكون الملاذ الأخير للإقراض. وافتراض" كيندلبيرجر" قائم على وجود دولة تهيمن، أسماها "المستبد الخيّر" ، للحفاظ على التجارة الحرة، وتوفير منافع عامة.[4]

---

[1] . براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، 2004، ص 198.

[2].Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond , 3rd Edition, Allyn & Bacon, USA, 1999, P 78.

[3] .Viotti (Paul R) & Kauppi (Mark V.), Op., Cit, P 78

[4]. لورد حبش، الهيمنة في العلاقات الدولية : مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأميركية ، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: ، العدد 48، كانون الثاني/يناير 2021، ص 23.العدد 43

2. استقرار الهيمنة عند روبرت جيلبن" Robert Gilpin " : يُعتبر روبرت جيلبن من الواقعيين الجدد، ولكن عند الحديث عن الهيمنة، فإنه يصنف ضمن إطار مدرسة" استقرار الهيمنة، وهو يعتبرها أحد ثلاثة أشكال للنظام الدولي، رفقة ثنائي القطبية وتوازن القوى .

وبحسب "جيلبن"، تكون هناك بنية مهيمنة عندما تتحكم دولة واحدة قوية في النظام.[1] وعلى غرار "كيندلبيرجر"، يرى بأن الهيمنة ضرورية لوجود اقتصاد دولي ليبرالي، وأن غياب قوة ليبرالية مهيمنة يجعل من الصعوبة بما كان تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي أو إدامته، و يعزز احتمالات الصراع [2]. وهذا معناه أنه من الضروري الهيمنة للحفاظ على النظام الليبرالي، واستخدام القوة لتحقيق استقراره.

ويشير "جيلبن" أن الدولة المهيمنة تتميز بالقدرة على توفير السلع، ومشاركة الأيديولوجيا أو الأفكار مع الدول الأخرى، وامتلاك القوة العسكرية، وهذه الملامح تجعل الدولة المهيمنة محل قبول هيمنتها من طرف الدول الأخرى، نتيجة الخوف من قوتها. ولهذا، يرى "جيلبن" في حدوث حرب الهيمنة الحل الأمثل لمشكلة عدم التوازن المتزايد الذي ينشأ بسبب التغيير في ترتيب القوى داخل النظام.؛ فهذه الحرب تؤسس لترتيب هرمي واضح من الهيبة المطابقة للتوزيع الجديد للقوة في النظام، وهكذا يُعاد ترسيم النظام الدولي وتحديد من سيقوده ، وبالتالي إطلاق قواعد جديدة للقيادة.[3]

3. استقرار الهيمنة عند "روبرت كيوهين" Robert O. Keohane : يركز "روبرت كيوهين" على المحددات الاقتصادية للهيمنة وفرض الاستقرار. ويرى بأن القوة المهيمنة يجب أن تسيطر على أربعة أنواع من الموارد الاقتصادية، وهي المواد الخام، ومصادر رأس المال، والأسواق، إضافة إلى امتلاك قدرات ومزايا تنافسية خاصة في إنتاج مواد وبضائع لها قيمة عالية. كما يجب على الدولة المهيمنة أن تقنع الدول الأخرى بالتوافق مع رؤيتها للنظام العالمي والتجاوب مع قيادتها، انطلاقا من قناعتها بأنها مستفيدة منه. وفي هذا الصدد، يؤكد كيوهين على أن الدولة المهيمنة تسعى لضبط سلوك الدول، وتسهل التعاون عن طريق الأنظمة الدولية التي تؤسسها ضمن شروطها، وتؤدي دور الضامن لاتساق النظام كليًا. وهنا، لا ينكر كيوهن استخدام الدولة المهيمنة للقوة العسكرية الكافية لحماية الاقتصاد السياسي الدولي من عمليات

[1]. Robert Gilpin, War and Change in World Politics, Cambridge University Press, Cambridge, 1981, p. 29.
[2].Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1987, p. 88.
[3]. Gilpin, War and Change.., p. 198.

التوغل التي تقوم بها القوى المعادية، بل يرى بأن القوة العسكرية هي من الشروط الضرورية لنجاح الهيمنة[1]، و دليله هو استقرار النظام الاقتصادي الدولي.

ولتأكيد وجهة نظره، يشير " كيوهن" للدور الذي لعبته القوة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية بتوفير قيادة مهيمنة على منظومة الاقتصاد الدولي، عبر مؤسساته المالية والنقدية والتجارية.[2]

4. استقرار الهيمنة من منطلق الغرامشية الجديدة: في سياق متصل، تناول البعض الهيمنة من منطلق الغرامشية الجديدة، انطلاقا من أفكار "أنطونيو غرامشي" "Antonio Gramsci"، الذي تحدّث عن الصراع الناتج بين طبقتَي الرأسماليين والعمال المؤسس لشرعية الموافقة. لكن الطرح القائم على القبول بالشرعية لم يعد الأساس الذي ينطلق منه الباحثون جميعًا في تفسير مفهوم الهيمنة؛ ذلك أنّ منهم من يرى بإمكانية قيامها على الإجبار للدلالة على القوة والإكراه والقسر[3].

و ساهم "روبرت كوكس" Robert W. Cox في تطوير الغرامشية ، معتمدًا على أفكار غرامشي، فهي مزيج من الإكراه والموافقة، فلا تقتصر على عمليات الإلزام، وتمزج رضا الأطراف التابعة لتشكيل رؤية جديدة للعالم . وبناء عليه، قدم كوكس وصفًا جامعًا لمفهوم الهيمنة بكونه بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية، تتجلى في المعايير والمؤسسات والآليات العالمية، التي تضع القواعد العامة لسلوك الدول وقوى المجتمع المدني الممتد عملها عابرة للحدود الوطنية، والقواعد التي تدعم النمط السائد للإنتاج[4].

فالهيمنة الغرامشية ليست مبنية على أساس الاستخدام القسري للقوة فحسب، ولكنها تُبنى على "الموافقة المكتسبة من خلال عملية القيادة الفكرية والأخلاقية. [5] وهكذا، يرى الغرامشيون الجدد بضرورة الجمع بين استخدام القوتين المادية و الثقافية لتحقيق الهيمنة .

المبحث الثاني: وهم استقرار الهيمنة في ضوء تحول القوة ومنافسة الصين للولايات المتحدة

تتفق مختلف الرؤى على محدد القوة كشرط للهيمنة، والاختلاف الواقع بينها ربما يقتصر على أي نوع من القوة يحوز الأولوية في الاستخدام لتحقيق الهيمنة. وإن كان منها من ركز على الإكراه واستخدام القوة العسكرية و / أو الاقتصادية، ومنها من دمج بين الإكراه والموافقة، فإن تلك الرؤى النظرية اتفقت على أنه

---

[1]. Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy , Princeton University Press, Princeton, 1984, pp. 136-138.

[2]. براون (كريس)، مرجع سابق ، ص 199.

[3]. Martin A. Smith, Power in the Changing Global Order: The US, Russia and China , Polity Press, London, 2012, pp 27-31.

[4]. Robert W. Cox & Timothy J. Sinclair, Approaches to World Order, Cambridge University Press, Cambridge, 1996, p. 137.

[5] .Stephen Gill, American Hegemony and the Trilateral Commission, Cambridge University Press, Cambridge, 1990, p. 42.

محددات الهيمنة من القوة ضرورية لتحقيق استقرار النظام. لكن بالموازاة مع هذا الوضع، تسعى دول أخرى لامتلاك مزيد من القوة، وتطمح في وصول مرتبة الهيمنة ضمن نظرية تحول القوة، وهو ما يجعل دوام استقرار النظام بالهيمنة مجرد وهم ومسار هش.

المطلب الأول: نظرية تحول القوة وملامح هشاشة استقرار الهيمنة

يشير مفهوم تحول القوة (Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة. ولكي يحدث تحول للقوة، يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة.[1]

ويحيل منظور تحول القوة الذي يستهدف احتواء منظور الهيمنة، إلى دراسة موضوع ترتيب الدول في المجال الدولي، و الدور المحوري للقوة كمعيار أساسي لذلك الترتيب.

1.تحول القوة ومراتب الدول وفق تصنيف أورغانسكي: A.F.K Organski : يرى "أورغانسكي" بأن الاعتماد على معيار القوة وحده لا يكفي للتمييز بين مراكز الدول من حيث درجة التأثير في السياسة الدولية، و يفضل الاعتماد على معياري "القوة" و"القناعة والرضا عن الأوضاع السائدة في البيئة الدولية". وعليه، يصنف دول العالم إلى أربع فئات: [2]

1.1. الدول القوية والقانعة Powerful and satisfied: تضم هذه الفئة الدولة المسيطرة رفقة القوى الكبرى المتحالفة معها في مجالات التنافس الدولي. وتعتبر الدولة المسيطرة الطرف الأكثر رضاء عن النظام الدولي السائد، لهذا تحرص على المحافظة عليه.

2.1. الدول القوية غير القانعة Powerful and Dissatisfied : تضم هذه الفئة الدول التي تعتقد بوجود فجوة بين إمكانياتها من القوة المتاحة، و بين ما تجنيه من نفوذ وتأثير في النظام الدولي السائد، لذا فهي تسعى إلى تغيير الوضع الدولي السائد، إلى حال يمكنها فيه تحقيق أهدافها ومصالحها.

3.1. الدول الضعيفة غير القانعة Weak and Dissatisfied: تضم هذه الفئة الدول التي تشعر بالإجحاف في ظل سيطرة الدول الأقوى، وهي تتطلع لتغيير النظام الدولي السائد بالارتباط بقوة كبرى غير قانعة، على أمل تحسين مكانتها إذا ما تغيرت البيئة الدولية.

---

[1]. أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، مفهوم " تحول القوة"" في نظريات العلاقات الدولية ، تاريخ النشر 2009 ، https://www.alnodom.com/index.php ، تاريخ التصفح 28-07-2021.

[2]. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، الطبعة 1، دار الرواد، ليبيا، 2002، ص ص. 81 .82.

4.1. الدول الضعيفة القانعة Weak and Satisfied: تضم هذه الفئة الدول المتوسطة والصغيرة نسبيا في المجتمع الدولي، والتي لها إمكانات محدودة، وهي بطبيعة وضعها مسالمة ولديها قناعة بقبول الوضع الدولي السائد، الذي يوفر لها مزايا قد يكون من المتعذر الحصول عليها في وضع دولي آخر.

وما يلاحظ في المجال الدولي، أن الشد والجذب الذي يتعرض له النظام الدولي، تتقاسمه مجموعتان رئيسيتان، هي القوى المتشبثة بالنظام والمقاومة للتغيير، والقوى التي تحس بأن لديها من القوة ما قد يمكنها من تغيير الوضع وتحقيق التوازن، أو إزاحة الطرف المسيطر من الصدارة، لتحل مكانه وتحصل على المزايا التي كانت محرومة منها، و تتمثل هذه الفئة بالدرجة الأولى في الدول القوية غير القانعة، وبدرجة أقل الدول الضعيفة غير القانعة، التي قد ترتبط بدولة قوية غير قانعة لتغيير الوضع [1] .

إن البناء على فكرة "القناعة" و"عدم القناعة"، يؤكد مرة أخرى على واقعية السلوكيات الدولية، على اعتبار أنها تعكس حقيقة النظام الدولي الذي تتعارض فيه إرادات الدولّ. [2] ولهذا، فإن رؤية "أورغانسكي" لا تزال صالحة للاختبار، و لديها قدرة تنبُؤ عالية. فوفقاً لهذه النظرية، فإن الفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية غير القانعة (الراضية) هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، بسعيهم لتغيير الوضع القائم وتأسيس نظام دولي آخر، يتماشى مع طموحاتها والقوة التي اكتسبتها.

على اثر التحولات التي يشهدها النظام الدولي على مستوى القوة والمكانة والأدوار بالنسبة للقوى الفاعلة فيه، فان اتجاها جديدا برز في هذا الإطار يطرح تغير نمط التوازنات الدولية. ويستند هذا الطرح إلى نظرية مفادها وجود دورة انتقالية منهجية للقوة (تحول القوة).[3]

وتطرح نظرية تحول القوة فكرة مفادها أن الدولة العظمى بدلا من أن تمارس السيطرة على مسار التفاعلات داخل المنظومة ، تؤدي دور القيادة بالشراكة مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور مؤثر في الشؤون الدولية، أو الدخول في تفاعلات القضايا الدولية بقدراتها، أو المشاركة في إدارة القوة والتفاعلات، وهذا يتطلب تفاهمات بين هذه القوى على طبيعة القواعد لا أن تفرض من قبل هذه القوة.[4]

---

[1]. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1، جامعة الكويت الكويت، 1982، ص. 77.

[2]. محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص. 191.

[3] وولفورث وليام ، استقرار عالم القطب الواحد، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، الطبعة الأولى ، العدد 36، 2001، ص ص 7-8.

[4]. أحمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد171، يناير 2008، ص 8.

والملاحظ في واقع الممارسات الدولية أن الدولة المهيمنة تعمل على الإبقاء على الوضع الراهن وإدامة لحظة الهيمنة الانفرادية، بينما يزداد حرص الدول القوية غير الراضية بذلك الوضع القائم على تغييره، وبالتالي تزداد منافستها للدولة المهيمنة لتجسيد ذلك الطموح، كما هو الشأن مع الصين إزاء أمريكا.

2. وهم الاستقرار في ظل منافسة الصين للهيمنة الأمريكية : تعد الصين من بين القوى القوية غير القانعة وفق الترتيب الذي قدمه أورغانسكي، والتي تسجل مؤشرات صعود ملفت للانتباه، خاصة على المستوى الاقتصادي. وهي بذلك تشكل أحد أشرس المنافسين للهيمنة الأمريكية التي تدعي الولايات المتحدة من ورائها فرض استقرار النظام الدولي .

لقد أدّى نشاط الاقتصاد الصينيّ إلى إحداث تحولات عالمية في نمط الاستهلاك العالمي[1]، ولم يعد بإمكان الأمريكيين أنفسهم إدّعاء عدم وجود أثر للصعود الصيني على صعيد الاقتصاد العالمي، وهو ما يؤكّده علماء الاجتماع في تأثير الاقتصاد الصينيّ على الشعب الأمريكي.[2]

ويمكن دمج القوّة الاقتصادية التي تتمتع بها الصين، والتي نمت خلال العقود الثلاثة المنصرمة، مع قوتها العسكرية الضخمة الممزوجة بقدرة نووية، فضلاً عمّا تشهده من ثورة تكنولوجية ضخمة.

كما تتمتع الصين بالقدرة على التحرّك في السياسة الدولية، كونها تعدّ عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي تتمتّع بحق النقض الفيتو، ولديها سياسة خارجية قوية منفتحة على كلّ دول العالم وقادرة على نسج تحالفات عدّة، من خلال استخدام الإستراتيجية الذكية، فضلاً عن تمتّعها بموقع جغرافيّ استراتيجيّ يسمح لها فعلاً بتأسيس مبادرة الحزام والطريق.

و إذا ما أخذ كلّ ذلك بالاعتبار، قد تتحول الصين لقطب عالميّ مستعدّ لتصدّر النظام الدولي، وليس المقارعة فيه فقط. فالصين، التي لم تكن سابقاً تتسابق على تصدّر المشهد في العلاقات الدولية، تعدّ اليوم بما تملكه من قوة على المستويات كافة، لاعباً رئيسياً في السياسة الدولية يمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم وقوة عسكرية و تكنولوجية، وقوة ذكية وناعمة، تجعلها أقلّ خوفاً في التقدّم نحو منافسة أمريكا، وتحوّلها إلى القوة أكثر تأثيراً في النظام الدولي، مشكلة بذلك التحدّي الأكثر واقعية لإسقاط هيمنتها. [3]

---

[1] .كارل غيرث، على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كلّ شيء، ترجمة طارق عليان، دار كلمة للنشر، أبو ظبي ، 2012، ص. 78.

[2]. فولفجانج هيرن، التحدي الصيني.. أثر الصعود الصيني في حياتنا، كتاب العربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، العدد 14، 2011، ص. 11.

[3]. علي إبراهيم مطر، الصين في النظام الدولي: التحدّي الأكثر واقعيّة ، تاريخ النشر 19 تشرين الثاني 2019، https://al-akhbar.com/Opinion/279621، تاريخ التصفح 27 جويلية 2021.

ويبدو أن الصين بالفعل تمشي بخطى ثابتة لإعادة ترتيبات القوة عالميا. ولتدعيم هذا المسعى، تنتهج الصين سياسة خارجية تستهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية وإعادة توزيعات القوة العالمي، وتقدم تصورات منافسة للنظام العالمي، على غرار تعدد الأقطاب وإقامة نظام دولي جديد.

وفي هذا الإطار، تنتهج الصين خيار المنظمات الإقليمية، مثل اتحاد الاقتصاديات الوطنية الناشئة (بريكس)، و"الإتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي"، و"منظمة شنغهاي للتعاون". ورغم أن النقاد الغربيون يرون على أنها مجرد منظمات تبيع الكلام، ولا تفعل فيها الدول الأعضاء سوى القليل لحل المشكلات فعلياً أو الانخراط في تعاون هادف، إلا أنها في الحقيقة تسمح لأعضائها بتأكيد القيم المشتركة، وتعزيز مكانة السلطات التي تعقد هذه المنتديات، و تولد علاقات دبلوماسية أكثر كثافة بين أعضائها، و تسهل عليهم بناء تحالفات عسكرية وسياسية. و تشكل هذه المنظمات جزءاً مهماً من البنية التحتية للنظام الدولي؛ وهي البنية التي كانت تهيمن عليها الديمقراطيات الغربية بقيادة الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة. والواقع أن هذه المجموعة الجديدة من المنظمات غير الغربية جلَبت آليات الحوكمة عبر الوطنية إلى مناطق مثل آسيا الوسطى، التي كانت منفصلة في السابق عن العديد من مؤسسات الحوكمة العالمية. ومنذ عام 2001، انضمت معظم دول آسيا الوسطى لمنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومشروع الاستثمار في البنية التحتية الصينية المعروف باسم "مبادرة الحزام والطريق. ومنذ ذلك الحين، فتحت الجهات المقرضة الصينية التابعة للدولة؛ مثل بنك التنمية الصيني، خطوطاً ائتمانية كبيرة عبر إفريقيا والعالم النامي .وفي أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، أصبحت الصين مصدراً مهماً للقروض والتمويل الطارئ للبلدان التي لم تتمكن من الوصول إلى المؤسسات المالية الغربية أو تم استبعادها منها. وقد قدمت الصين حينها أكثرَ من 75 مليار دولار في شكل قروض لصفقات الطاقة لدول البرازيل والإكوادور وفنزويلا، وكازاخستان وتركمانستان [1].

ويرى الخبراء أن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الصين و أمريكا في جوهرها صراع على صياغة النظام الدولي، الذي تريد الولايات المتحدة الحفاظ على صيغته الحالية التي تمنحها الأفضلية، في حين تريد الصين تغيير قواعده وتوجيه رسالة لواشنطن بأن الأحوال في تغير عما كانت عليه من قبل . فالصين ترى بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تقييد صعودها ومحاصرتها بتحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا والهند. لكن ثقة الصين بقوتها كبيرة، وهي تعتقد أنها قادرة على تحدي واشنطن، ولهذا، فإنها

[1] . ألكساندر كولي ودانيال نيكسون، كيف تتفكك القوة الأمريكية وتنتهي هيمنة القطب الأوحد بلا عودة؟ تاريخ النشر الأحد 5 يوليو، 2020، https://www.qposts.com ، تاريخ التصفح 27.07.2021.

ترفض قواعد النظام الدولي القائم حاليًا؛ على أساس أنه محابٍ لأمريكا، ويحظى بدعم قلة من الدول، ويجب بناء نوع جديد من العلاقات الدولية، قوامه العدالة والاحترام المتبادل. [1]

وبالفعل، تسعى إدارة "جو بايدن" لتفعيل إطار "الحوار الأمني الرباعي " أو "الرباعية "،الذي أنشئ في عام 2004 بين الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند، لضمان بقاء المحيطَين الهادي والهندي منطقة "مفتوحة وحرة "؛ بمعنى عدم خضوعها لهيمنة الصين. خاصة و أن الولايات المتحدة في 23 مارس 2021، اتهمت في مقر الناتو في بروكسل، الصين بأنها تعسكر بحر الصين الجنوبي، وتشكل تهديدًا عسكريًا لحرية الملاحة، كما اتهمتها بالقرصنة الإلكترونية وتوظيف تكتيكات تكنولوجية واقتصادية ومعلوماتية لتهديد أمن دول الحلف، وأنها تشكل تهديدًا وتحديا اقتصاديًا وأمنيًا يجب التصدي له.

وفي الوقت الذي تعلن فيه الصين بأن أمريكا تقوم بأداء دور مزعزع للاستقرار العالمي، وتعتمد على تحالفات عسكرية تنتمي لحقبة الحرب الباردة، وتحاول إقامة تحالفات جديدة لتقويض النظام العالمي، تواصل جهودها التنافسية لتقويض الهيمنة الأمريكية، حيث تراهن على "مبادرة الحزام والطريق" التي أطلقتها عام 2013، لتعزيز ريادتها الاقتصادية والتجارية عالميًا، عبر مشروع طموح يتجاوز تريليون دولار، ويشمل دولًا في آسيا وأفريقيا وأوروبا.[2]

هذا وجاءت جائحة (كوفيد-19) كمؤشر استغلته الصين لتسريع تآكل الهيمنة الأمريكية، خاصة وأنها زادت من نفوذها في منظمة الصحة العالمية والمؤسسات العالمية الأخرى في أعقاب محاولات إدارة "ترامب " وقف تمويل المنظمة وجعلها بمثابة كبش فداء.

وتصور "بكين" نفسها على أنها أهم مزود لسلع الطوارئ والإمدادات الطبية؛ بما في ذلك للدول الأوروبية، وحتى إلى أمريكا. كما تفتقر الولايات المتحدة إلى كل من الإرادة والموارد اللازمة لكي تُزايد باستمرار على الصين فيما يخص ولاء الحكومات لها. وسيكون من المستحيل مستقبلا ضمان التزام بعض الدول برؤى الولايات المتحدة للنظام الدولي، حتى أن عديد تلك الحكومات أصبحت تنظر إلى النظام الذي تقوده أمريكا على أنه تهديد لاستقلاليتها، وربما بقائها حتى[3].

3. تأثير المنافسة الصينية على طبيعة استقرار الهيمنة: يحتمل مستقبل التنافس الصيني الأمريكي على المدى المتوسط سيناريو أساسي لاشك سيؤثر على طبيعة استقرار الهيمنة. السيناريو يتمثل

---

[1]. أسامة أبو رشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأميركية - الصينية على نظام عالمي جديد،تاريخ النشر، 7 أفريل 2021، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/US-Chinese-Geostrategic-Rivalry-over-a-New-World-Order.aspx تاريخ التصفح 28 جويلية 2021.

[2]. أسامة أبو رشيد، مرجع سابق.

[3]. ألكساندر كولي ، مرجع سابق.

في تعايش تنافسي بين الصين وأمريكا يؤسس لاستقرار بهيمنة ثنائية، على أمل أن تستثمر أمريكا في خطط احتواء الصعود الصيني وترسيخ هيمنتها الأحادية كبديل لها.

وعلى كل سيبقى الاستقرار هشا، طالما هناك دولا قوية غير راضية بالهيمنة الأمريكية مثل الصين، تستمر في ترصد الفرصة المناسبة لزحزحة أمريكا من مركز الريادة، أو تقاسمها و الهيمنة معها.

ويعتقد المدافعون عن نظرية التعايش التنافسي أن الولايات المتحدة تحتفظ بنوع من الأمل في حال ضعف الحزب الشيوعي الصيني بمرور الوقت. لكن في الواقع، فإن أي تخفيفٍ لحدَّة سياسات الصين قد يستغرق سنوات عديدة في المستقبل. فإذا احتفظ "شي" بالسلطة مثل "ماو تسي تونغ" حتى سن 82، فلن تظهر قيادة تخلفه قبل 2035 على أقرب تقدير. ناهيك على أن أمريكا لا تعرف ما إذا كان الحزب الشيوعي الصيني قد اتخذ قراراً استراتيجياً بتقليص العمل على توسيع نطاقه الجيوسياسي وليس مجرد قرار تكتيكي بتقليل التوترات مؤقتاً على أمل تفرقة خصومه، خاصة وأن جانبا كبيرا منه يرى أن نظاماً قائماً على قيادة قوة عظمى ديمقراطية ويرتكز على قيم ديمقراطية، هو نظام يشكّل تهديداً وجودياً لبقائه. بالإضافة إلى ذلك، فإن خبراء مثل "راش دوشي" مدير مبادرة الشؤون الإستراتيجية للصين في معهد "بروكنغز"، يذهبون إلى أن التوترات الصينية الأمريكية تعكس شيئاً أعمق بكثير من مجرد طموحات متضخمة لرجل دولةٍ واحد ممثلا في الرئيس الصيني، إذ لطالما أكد كبار المسؤولين الصينيين علناً وجهة نظر قائمة داخل الحزب، مفادها أن أمريكا دائماً ما كانت متمسكة برؤية تسعى إلى تقويض النظام الصيني. [1]

ولم ينزع ذهاب الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب" فتيل الخلافات بين أمريكا والصين، حيث أن ترحيب خليفته "جو بايدن" خلال مؤتمر ميونخ للأمن بالمنافسة مع الصين بشرط الشفافية واحترام الملكية الفكرية، أعاد التساؤل فيما إذا البلدان يشهدان تنافس أم صراع بين قوة تستعد للصعود لقمة العالم، وأخرى تصر على البقاء في المقدمة حتى نهاية "القرن الأمريكي.

ولم يخف "بايدن" توجسه من الصعود الصيني، حيث صرح خلال لقائه بمجموعة من أعضاء الكونغرس بأن الصين تأكل غذاء الولايات المتحدة، وهذا أكبر تأكيد على ما تمثله الصين من خطر على أمريكا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وقد دفع ذلك فريق "بايدن" إلى إعداد خطة لمواجهة الصين، وحرمانه من تحقيق قفزة اقتصادية كبيرة في السنوات العشر المقبلة، من خلال منع الشركات الصينية من التغلغل في أوروبا والولايات المتحدة، والضغط على حلفاء واشنطن خارج أوروبا لتقليل شراكاتهم الاقتصادية مع الصين، بالإضافة إلى زيادة وتيرة التوترات في بحر الصين الجنوبي، وبين الصين وجيرانها الآسيويين،

[1]. خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني.. إسقاط الحزب الشيوعي أم تخفيف عدوانيته؟ تاريخ النشر: 14/3/2021، https://arabicpost.me ، تاريخ التصفح 28-7-2021.

خصوصاً اليابان والهند، بما يساهم في تراجع النمو السنوي الصيني ولا يتخطى الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي عام 2028. كما تستعد أمريكا في إطار كبح صعود الصين، لتشكيل تحالف ضدها يضم الدول التي لها خلافات معها، وتشترك في القيم الأمريكية ضد الصين ضمن «تحالف القيم» الذي يضم بالإضافة لحلف الناتو، كل من كوريا الجنوبية واليابان ودول جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا.[1]

الخاتمة:

تُعدّ نظرية استقرار الهيمنة من أهم النظريات التي تعالج موضوع استقرار النظام الدولي، فهي تفترض في أسسها أن استقرار النظام الدولي يقوم على وجود قوة واحدة مهيمنة، تؤدي دور الضامن للاستقرار الاقتصادي والسياسي الدولي، من خلال وضع القواعد الدولية التي تسهل التبادل المنظم بين الدول، ومعاقبة المخالفين لها. ويقوم الادعاء المحوري لنظرية الاستقرار المهيمن على حتمية وجود قوة عظمى واحدة لإقامة نظام ليبرالي، والانفتاح في السياسة الدولية والاقتصاد والحفاظ عليه، وأنه في ظل فوضوية النظام الدولي، فإن غياب دولة مهيمنة سيديم الفوضى ويرهن الاستقرار، ويمنع التعاونَ الاقتصادي.

وبحسب نظرية استقرار الهيمنة، فإن الهيمنة لا تدوم على نفس الوضع، لأن الدول القوية غير الراضية لن تستمر في قبولها، وستعمل باستمرار على تغيير النظام، كما هو الشأن مع الصين.

لكن انطلاقا من الخسائر التي يتكبدها الجميع في ظل انعدام التعاون الاقتصادي، واستمرار تحين الصين لفرصة إزاحة أمريكا من على كرسي الهيمنة، يمكن القول أن العلاقات الأميركية - الصينية ستكون صعبة في السنوات المقبلة، في ظل تنافسهما على طبيعة الأسس التي ينبغي أن تحكم النظام الدولي الجديد،لكن على المدى المتوسط يستبعد دخولهما في مواجهة مباشرة لأنها تكلفهما الكثير، خاصة في ضوء ترابط اقتصاديهما، ناهيك إلى تخوفات أطراف دولية أخرى من تأثيرات ارتدادية على أوضاعها الاقتصادية جراء الصدام الصيني الأمريكي، ما يجعلها تعمل على احتواء الخلافات بين العملاقين.

وعلى نحو مماثل وربما أكثر، ستكون المواجهة العسكرية ذات معادلة صفرية بين الطرفين لا رابح فيها.

ومع ذلك، يبقى التنافس بين الصين وأمريكا مستمرا ؛ فحتى مع احتمال تجاوز الصين لأمريكا اقتصادياً في السنوات المقبلة، مع بقاء الثانية القوة العسكرية الأكبر لسنوات أخرى أطول، سيكون النظام مضطربا وغير مستقر، طالما أن الولايات المتحدة فقدت إحدى مصادر الهيمنة لصالح الصين،التي تأمل في التفوق في المصدر الثاني، وعليه فإنه على واشنطن أن تعلم بأن لحظة أحادية القطب بدأت في الانقضاء، ولن تعود مجددا، فطموحات الصينية واسعة النطاق، تجعل الاستقرار بالهيمنة مجرد وهم.

[1] . أيمن سمير، أمريكا والصين تنافس أم صراع، تاريخ النشر 22-02-2021، https://www.albayan.ae/ ، تاريخ التصفح 28-07-2021.

قائمة المراجع:

الكتب:

1.إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1، جامعة الكويت الكويت، 1982.

2.براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة ، 2004.

3.جوزف س. ناي، جون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

4.جوزف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البيرجمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.

5.جوزف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية،ترجمة محمد توفيق البيرجمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.

6.جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود،الرياض،2012.

7.زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، الطبعة 1، دار الرواد، ليبيا، 2002.

8.كارل غيرث، على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كلّ شيء، ترجمة طارق عليان، دار كلمة للنشر، أبو ظبي ، 2012.

9.محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 .

10.Martin A. Smith, Power in the Changing Global Order: The US, Russia and China , Polity Press, London, 2012.

11.Robert W. Cox & Timothy J. Sinclair, Approaches to World Order, Cambridge University Press, Cambridge, 1996.

12.Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy , Princeton University Press, Princeton, 1984.

13.Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1987.

14.Robert Gilpin, War and Change in World Politics, Cambridge University Press, Cambridge, 1981.

15.Stephen Gill, American Hegemony and the Trilateral Commission, Cambridge University Press, Cambridge, 1990.

16.Viotti (Paul R.) & Kauppi (Mark V.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond , 3rd Edition, Allyn & Bacon, USA, 1999.

المقالات:

1.أحمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد171، يناير 2008.

2.فولفجانج هيرن، التحدي الصيني.. أثر الصعود الصيني في حياتنا، كتاب العربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، العدد 14، 2011.

3.لورد حبش، الهيمنة في العلاقات الدولية :مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأميركية ، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: ، العدد 48، كانون الثاني/يناير 2021.

4.وولفورث وليام ، استقرار عالم القطب الواحد، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، الطبعة الأولى ، العدد 36، 2001.

المواقع الالكترونية:

1.أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، مفهوم ""تحول القوة"" في نظريات العلاقات الدولية ، تاريخ النشر 2009 ، https://www.alnodom.com/index.php ، تاريخ التصفح 28-07-2021،

2.أسامة أبو رشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأميركية - الصينية على نظام عالمي جديد،تاريخ النشر، 7 أفريل 2021، https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/US-Chinese-Geostrategic-Rivalry-over-a-New-World-Order.aspx تاريخ التصفح 28 جويلية 2021.

3.ألكساندر كولي ودانيال نيكسون، كيف تتفكك القوة الأمريكية وتنتهي هيمنة القطب الأوحد بلا عودة؟ تاريخ النشر الأحد 5 يوليو، 2020،https://www.qposts.com ، تاريخ التصفح 27.07.2021.

4.أيمن سمير، أمريكا والصين تنافس أم صراع، تاريخ النشر 22-02-2021، https://www.albayan.ae/ ، تاريخ التصفح 28-07-2021.

5.خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني.. إسقاط الحزب الشيوعي أم تخفيف عدوانيته؟ تاريخ النشر: 14/3/2021،https://arabicpost.me ، تاريخ التصفح 28-7-2021.

6.رند عتوم، ما هي نظرية استقرار الهيمنة؟، https://e3arabi.com/?p=987852 ، تاريخ التصفح 31-7-2021.

7.علي إبراهيم مطر، الصين في النظام الدولي: التحدّي الأكثر واقعيّة ، تاريخ النشر 19 تشرين الثاني2019https://al-akhbar.com/Opinion/279621، تاريخ التصفح 27 جويلية 2021.